

الفصل الثالث

ملفات الخدمة وربط المعاش

كمصدر لدراسة بعض النظار ورؤساء مجلس النواب
والوزراء

١- عثمان باشا رفقي.

٢- أحمد عرابي ورفاقه.

٣- محمد سلطان باشا.

٤- محمد القادر باشا حلمي.

٥- اسماعيل سري باشا.

٦- أمين باشا عثمان.



أحمد عرابي باشا



عثمان باشا رفقي

١- عثمان باشا رفقى (١) ١٨٣٩ - ١٨٨٦ م :

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

شركسى الأصل . تولى نظارة الجهادية وخرج منها بعد مطابفة العرابيين بعزله خلال حادث قصر النيل (أول فبراير ١٨٨١) وبعد أدانته بالاشتراك فى مؤامرة الجراكسة لاغتيال أحمد عرابى ورفاقه صدر حكم عسكري بنفيه إلى السودان وتجريده من الرتب العسكرية ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم ، ثم أصدر امر عال رقم ١٨ بالعمو عنه وإعادة معاشه اعتباراً من ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .

ثانياً : وثائق الملف (٢) :

روزنامجى مصر عزتلو أنقدم

ورد هذا الخطاب المؤرخ فى ٢٤ ن سنة ٩٩ نمرة ٢٨ من سعادة ناظر الجهادية للمالية مرغوباً قيد ما كان مرتب إلى سعادة عثمان باشا رفقى كما كان من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٢ تاريخ حضوره من الأستانة وذلك بناء على صدور أمر عالى رقم ١٨ ن ٩٩ نمرة ١٩ بالعمو عنه هو والضابطان والاثنيين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكري فيما يخص المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث بالكشف تبين أن المعاش السابق ترتيبه للمومى إليه هو ستة آلاف وواحد وأربعين قرشاً وكسور بمقتضى إذن صادر من المالية للروزنامجه بتاريخ ٥ رجب ٩٨ بناء على ما ورد من الجهادية بتاريخ غرة شهر ٥ نمرة ١٥٠٠ اقتضى شرحه لمحضرتكم ليجرى قيد المبلغ المرقوم من تاريخ ٢٩ يوليو ٨٢ كما توضح من سعادة ناظر الجهادية .

ناظر المالية

على حيدر

٨ أكتوبر ٨٢

١- للتفاصيل انظر : عبد الرحمن الرفاعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

٢- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ٣٩٥ ، دوسيه : ٧٨٧٥ ، دولا ب : ١٤ .

أمر عالي للروزنامه في ٨ أكتوبر ١٨٨٢ نمرة ٢٩٤ بإعادة معاش عثمان باشا رفقى.

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

بتاريخ ١٩ الجارى نمرة ٢٢ تحرور لسعادتكم بالآخطار عما صدر به الأمر العالى الرقيم ١٨ نمرة ١٩ بالعفو عن سعادة عثمان باشا رفقى هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكري في المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث إن سعادة الباشا المشار إليه كان مرتب له بالمالية قبل سفرينه إلى الآستانة نصف ماهيته التى قدرها اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش شهرى فعلى حسب الأمر المشار إليه صار مقتضى احتساب ما كان مرتب لسعادتكم من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٢ تاريخ حضوره من الآستانة ولزم ترقيمه لسعادتكم ليؤذن بقيد نصف ماهية سعادتكم بالمالية كما كانت من التاريخ المرقوم أفندم.

ناظر جهادية وبحرية

٢٤ ن سنة ١٢٩٩

عمر لطفى

بالكشف تبين أنه سبق تحرور للروزنامه في ٥ رجب ٩٨ بربط مبلغ ٦٠٤١,١٥ معاش شهرى لسعادتكم قيمة نصف ماهية التى تقررت بمكاتبة النظارة الصادرة للمالية نمرة ٤٠ حسب مدد خدمته ٢٦ سنة و٤ شهور و٢٦ يوم على مقتضى بنود ٢، ٦، ١٠ من قانون معاشات الجهادية بناء على ما ورد من ديوان الجهادية رقم نمرة رجب سنة ١٢٩٨ هـ.

٢- ملف ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه (١):

تعريف بالملف:

يتضم من أوراق هذا الملف أن مجلس النظار قرر ترتيب مبلغ ثلاثين جنيها معاشا "شهريا لكل من أحمد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى .. ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٨٨٣" طوال فترة نفيتهم بسيلان ، كما يتضم أن طلبه عصمت أحد المنفيين توفى فى سيلان يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ ، أما يعقوب سامى فتوفى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ ، وعلى أثر وفاة الاثنين تحرر لإدارة الخزينة العمومية بقطع معاشهما .

وإلى جانب ذلك فتذكر لنا أوراق الملف انه رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر طبقا للأمر العالى الصادر فى مايو ١٩٠١ .

وثائق الملف:

١- مذكرة إلى ناظر المالية بخصوص ربط مبلغ ٣٠ جنيه شهريا لكل من عرابى ورفاقه فبراير ١٨٨٣

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلى

بالمذكرة المقدمة لرياسة المجلس من نظارة المالية مرغوب التصريح من المجلس بان يرتب لكل من أحمد عرابى ، وطلبه عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى مبلغ ثلاثين جنيها شهريا بالروزنامة من ابتداء ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ وحيث انه بالمداولة فى ذلك بالمجلس المنعقد فى يوم الاثنين ٤ ربيع ثانى ١٣٠٠ الموافق ١٣ فبراير ١٨٨٣ تقرر موافقته ربط ما ذكر إلى المذكورين

١- دار المحفوظات العمومية: محفظة: ٣٠٧ ، دوايب: ١٤ ، دوسيه: ٨٣٩٥ ، معاشات عسكرية (عدد أوراقه ٦ مكاتبات).

بالروزنامة وكتب بتاريخه لنظارة الداخلية بذلك، وتوصيل المبلغ المحكى عنه لأربابه يكون بواسطة نظارة المالية.

فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة أقدم.

ربيع ثان ١٣٠٠

فبراير ١٨٨٣

٣- خطاب من حريمات وبنات بعض المنفيين في جزيرة سيلان إلى رئيس مجلس النظار يطلبن فيه نقل أزواجهن من جزيرة سيلان نظرا لاعتلال صحتهم.

مجلس النظار رئيس عطوفتكم أقدم حضرتكم

نعرض على عطوفتكم اننا حريمات وبنات بعض المنفيين في جزيرة سيلان وقد جرى علينا من سوء الحالة ما لا يخفى على أحد بسبب بعد المسافة بيننا وبين أولئك السبيين الحظ، وقد سبق أن رفعنا عريضة نضرم إلى المرحم الخديوية يوم عيد الأضدي المبارك نستشفع إليه فيها مكارمه الواسعة ورحمته التي وسعت كثيرا من المذنبين ان يشملنا على ضعفنا بلمحة من عواطف احسانه ويمن على عبيده المنفيين بالانتقال من جزيرة سيلان ولو إلى جزيرة قبرص لينتيسر بذلك دفع بعض ما نقاسيه ويقاسونه من الضرر خصوصا وقد نزل بهم من اعتلال الصحة ما يخشى منه على حياتهم فالأمل في عطوفتكم أن تكررنا عرض تضرعنا على الجناب العالي أعزه الله مع توجيه الهمة إلى مساعدتنا بما يمكن وأن يثيبكم الله انه لا يضيع أجر المحسنين

حرم محمود سامي

أمينة - سمية - سميرة - سرية

حرم طلبه عصمت

فرعين

٣- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

بخصوص حفظ الورق طيه المختصة بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة

سيلان (١) أمين الدفتر خانة المصرية عزتلو أفندى حيث انه قد صار التأشير بسجل

المرتبات بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان بناء على اعلان قلم المراجعة

بادارة الخزينة العمومية طيه المؤرخ ٢٦ ديسمبر ٩٩ المرجو التنبيه بحفظ ذلك الاعلان

مع أوراق ربط مرتب المتوفى المذكور بمحفوظات شهر فبراير ١٨٨٣.

٣ يناير ١٩٠٠

٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

قلم المراجعة نمرة ٤٢ ، ٤٥ بخصوص : ما هو مرتب الى يعقوب سامى لغاية

نمرة ٤٥٤٢ ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ (٣)

إلى قلم صرف المعاشات

وردت افادة من نظارة الخارجية فرنساوى العبارة رقم ١٤ ديسمبر ٨٩٩ رقم ٥٠٠٧

حاملها انه فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ توفى يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان

وحيث ان للمذكور مبلغ ثلاثين جنيه مصرى شهري مقيد بالقلم وله سبعة جنيه كسور

شهري أيضا بادارة الخزينة العمومية ضمن ربط الخدمات المتنوعة ومن المعلوم ان

الشهور الاخرنجية يعتبر كل منها فى ربط وصرف المرتبات ثلاثين يوم، ولذلك يكون

يوم الوفاة هو آخر شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ فينبغى رفت مرتبه المقيد بالقلم لغاية هذا

١- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورقاقه محفظة ٣٠٧ ، دوسيه ٨٣٩٥ ، دولا ب ١٤.

٢- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورقاقه.

الشهر كما انه صار بإدارة الخزينة العمومية قطع السبعة جنيهه وكسور لغاية الشهر المذكور.

٥- أمر عال من الخديو عباس الثانى بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٩٩ بشأن الترخيص لطلبه عصمت بالعودة إلى مصر

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٦ محرم ١٣٠٠ (٧ ديسمبر ١٨٨٢) باستبدال حكم الاعدام على طلبه عصمت بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته.
أمرنا بما هو آت

المادة الأولى:

رخص لطلبه عصمت بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه.

المادة الثانية:

على ناظرى الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه.

صدر بسراى المنتزه فى ١٥ رمضان ١٣١٦ - ٢٧ يناير ١٨٩٩

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

٦- ندلارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

نمرة ١٩٣٦٠٧

بخصوص : قطع معاش طلبه عصمت

لغاية يوم ١٤ يوليه ١٨٩٩ لوفاته^(١)

قلم صرف المعاشات

محافظة مصر . أشعرت المالية بما ورد منها بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٩٩ نمرة ٣٩٢ بوفاة المرحوم طلبه عصمت أحد المنفيين بجزيرة سيلان فى يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ وكون مرتب له معاشا شهريا قدره ثلاثين جنيه مصرى ضمن فصل ثانى معاشات مربوطة بأوامر فينبغى قطع هذا المرتب لغاية التاريخ المذكور ومراعاة عدم درجة ١٩٠٠ وقد تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع مبلغ الاعانة أيضا المربوط ضمن الخدمات لغاية التاريخ المذكور .

٧- خطاب من محمود سامى البارودى إلى الخديو بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٠٠ يطلب فيه اعادة بعض المزايا التى كان يتمتع بها قبيل نفيه .
مولاي .

بفضلكم الكريم وعفوكم العظيم رجعت إلى مصر حيث اشتركت مع أهل وطنى العزيز فى التمتع بثمار العدل الذى هو من بعض أيادى مولاي البيضاء ، ولكنى لا أزال مبعدا عن بعض المزايا التى يكون بها العيش أهنأ والمقام بين الأهل والخلان أرغد وشكر النعمة أعم وأوفر ، وقد أكبرت عفو مولاي عن أن يقف المتمتع به عند حد مخصوص فأنتيت بهذا متمنيا منحة جديدة وفضلا آخر يعم تلك النعم التى سبق الاحسان بها على وبيجعلنى أسوة بأهل وطنى متمتعا بكافة الحقوق الوطنية لأكون بين الناس مثالا ناطقا لفيضه العميم وسعة عفو الكريم أفندم .

محمود سامى

ورد فى ١٤ ابريل ١٩٠٠

١- دار المحفوظات : اوراق ربط معاش أحمد عرابى ووفاته .

٨- صورة أمر كريم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ محرم ١٣١٨ فى ١٧ مايو ١٩٠٠ نمرة ٢ بشأن موافقة الخديو على منح محمود سامى البارودى التمتع بالحقوق الوطنية بعد العودة من المنفى بناء على الانهاء المرفوع لنا من محمود سامى بالتماس الاحسان عليه بالتمتع بالحقوق الوطنية قد اقتضت مكارمنا منح المومى اليه التمتع بالحقوق الوطنية ، وعلى ذلك فيجوز له من الآن امتلاك أى ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة كانت الذى كان محروما منه بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٣ صفر ١٣٠٠) وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لاجراء مقتضاه .

٩- صورة أمر عال بشأن الترخيص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر .
بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين فى ٢٢ و ٢٦ محرم ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ ديسمبر ١٨٨٢ باستبدال حكم الاعدام على أحمد عرابى وعلى فهمى بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى:

رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه

المادة الثانية:

على ناظرية الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر فى صفر ١٣١٩

(مايو ١٩٠١)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

١٠- عودة عرابى من سيلان - تلغرافات بشأن نقله إلى القاهرة

التاريخ ١٩٠١/٩/٢٨

إلى السويس

عطوفتلو قائمقام خديو باسكندرية

انى حضرت بعائلتى للسويس . أرجو صدور أمر عطوفتكم بحملى للقاهرة على حساب الحكومة.

كاتبه

أحمد عرابى بالسويس

سعادة مدير وأعضاء السكة الحديد بمصر

سان ستيفانو

٢٨ سبتمبر ١٩٠١

أحمد عرابى وعائلته حضروا للسويس فانقلوهم للقاهرة على حساب الحكومة بالدرجات التى كانوا بها بوابور البحر.

١١- طلب عرابى وعلى فهمى التمتع بالحقوق المدنية بعد عودتهما من سيلان

عطوفتلو أفندم حضرتلرى

لنا الشرف بان نستأفد عطوفتكم الى ما نحن فيه من حرماننا من الحقوق المدنية، وقد مضى علينا زمن طويل منذ صدور الديكريتو الخديو فى ٢٤ مايو ١٩٠١ بالترخيص لنا بالعودة الى وطننا العزيز ، ونحن فى غاية التألم والضجر من جراء هذا الحرمان .. فنرجو من عطوفتكم استعطفاف الحضرة الفخيمة الخديوية فى منحنا نعمة التمتع بالحقوق المدنية كما منحنا العودة الى الالهل والوطن ، وعلى كل حال فنحن شاكرين لما أولانا سموه من النعم ، ولحسن نوايا الحكومة نحونا ونسأل الله حسن الحال والمآل وان يوفقكم لما فيه خير البلاد والعباد.

أفندم

على فهمى أحمد عرابى

٣- محمد باشا سلطان^(١) ١٨٢٤ - ١٨٨٤ م :

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

تولى العديد من المناصب الادارية ، وانضم الى العرابيين فى بداية حركتهم ثم انقلب عليهم وانضم الى الخديو ، واتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة لرشوة القبائل البدوية وتحريض العمدة والأعيان للانضمام للانجليز وبعد دخول الانجليز القاهرة ، أرسله الخديو نائبا عنه .

تولى رئاسة مجلس النواب ثم مجلس شورى القوانين فى عام ١٨٨٣ .

ثانياً : وثائق الملف^(٢) :

نظارة المالية . معاشات

نائب حكمدار بوليس مصر رفعتمو افندم

تعيين انه (محمد سلطان) كان مستخدماً بوظيفة رئيس مجلس شورى النواب ورفعت لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ لمناسبة لغو المجلس وانه لم يصير الاستدلال عن اسمه ضمن مستخدمين شورى القوانين .

جدول بيان مدة استخدام المرحوم محمد سلطان باشا

من ابتدئ يناير ١٨٨٠ لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ بوظيفة أعضاء بقومسيون تعديل الضرائب بماهية ٦٠٠٠ قرش ثم جعل رئيس مجلس شورى النواب من ابتدئ شهر يناير ١٨٨٢ بماهية شهرى ١٢٥٠٠ قرشا وذكر أن أصله كان مقتش أقاليم قبلى لغاية ٨٧٩ وانه رفعت لغاية التاريخ المتقدم ذكره للغو المجلس .

١- للتفاصيل انظر : أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر .

٢- دار المحفوظات العمومية : أوراق ربط معاش ورثة محمد باشا سلطان ، مارس ١٨٨٥ ملكية دولا ب ١٨ ، عين : ١ ،

محفظة : ٣٨٨ ، دوسيه : ١١٣٦٩ .

التعريف بصاحب الملف:

سورى الأصل وفد إلى مصر ، وتعلم فى مدارسها وشارك فى حروب الجيش المصرى خلال فتح الشام . أرسله عباس الأول إلى فيينا لدراسة الطب ولما تولى سعيد باشا الحكم التحق بدراسة فن المعادل والحصون وانظم فى سلك الجيش المصرى حتى وصل إلى رتبة اللواء فى عهد اسماعيل . أرسل مع الحملة المصرية إلى الحبشة ، واستطاع رفع الحصار عن هرر حيث كانت الجنود المصرية فى عام ١٨٧٦ وفى أعقاب ذلك تولى العديد من المناصب أحيى خلالها إلى المعاش ثلاث مرات فعين محافظا لبور سعيد وعموم القنال فمحافظا للاسكندرية فمأمورا لضبطية مصر . وفى عام ١٨٨٠ أحيى إلى المعاش ثم أعيد ثانيا وعين ناظرا لديوان السودان فحكمدارا لعموم السودان خلال حروب المهديّة وفى عام ١٨٨٣ أحيى إلى المعاش ، ولما تولى نوبار باشا نظارته الثانية عينه ناظرا للحربية والبحرية ، كما أحيى إليه نظارة الداخلية قبل خروجه إلى المعاش للمرة الثالثة (١).

أوراق الملف (٣):

كشف عن مدد خدمة سعادة أفندم عبد القادر باشا ناظر الجهادية والبحرية الآن
أيام شهور سنوات
١٤ ١ ١ بأورطه الهندسه جمر كتحث التعليم وذكر انه حضر من
النمسا ورفنت وتوجه للبلوك الذى كان لمعية الركاب
وماهيته شهرى مائتان وخمسين قرشا

١- للتفاصيل انظر أعلام الجيش والبحرية جا ، ومراة العصر جا .

٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب : ٢٢ ، عين : ٣ ، محفظة : ٤٧٠ ، دوسيه : ١٤٠٣٠ .

	أيام	شهور	سنوات
بالقلعة السعيدية وكان ملازم ثان من ٤ أمشير ٨٥	١٦	١٠	-
صحبه ضباط التعليم باسكندرية	١٧		
ملازم أول ورفنت ولحق بالدائرة	٢٦	٤	
بالالاي ٢ جى بيادة ورفنت وتقيد بالجهادية		٣	
لحق بضبطية اسكندرية	٢٧		
	١٠	٩	٢
بمديرية الروضة مهندس بالمساحة ورفنت ولحق بالالاي ٩ جى بيادة.	٢٣	٥	
جعل بيوزباشى وصاغ ورفنت وأرسل لمديرية بنى سويف خلو يوم ١٤ ابيب سنة ٦١	٢٠	٨	٢
من بنى سويف ورفنت من التاريخ المرقوم وتوجه لحال سبيله	١٧	-	١
مدة من ١٢ طوبه ٦٢ بالالاي ١ جى بياده صاغ ثم جعل بكباشى وقيمقام الالاي واستمر قيده لغاية سنة ٨١ وفى غره بابيه سنة ٨١ بالالاي ٥ جى بياده			
بالالاي ٧ جى بياده وغيره	٩	٢	٥
رفنت على ديوان جهادية	٥	٣	٥
مدة من ١٠ بشنس سنة ٨٩ لغاية أمشير ٩٠٢ بالجهادية ياور بمعية دولنلو أنقدم محمد توفيق باشا ورفنت نقلا على مدرسة الضابطان			
بمدرسة الضابطان بماهية شهر ٦٠٠٠ قرش ماهية الياور ورفنت	٢١	٩	
تعين تشريفاتجى بالمعية السنية	٢٠	٢	
	١٨	٦	٩
تشريفاتجى ورفنت على المالية	١٠		

أيام	شهور	سنوات
١٧	٤	مأمور ضبطية مصر
٧	٨	١ مأمور ضبطية مصر
٣٩		بالمعية وبمأمورية تشهيل السكك السودانية
٢	٥	محافظ بور سعيد
٢٠	٤	بمحافظ بور سعيد
٣٩	٤	تعيين محافظ اسكندرية
١٨	١١	” ” ”
٢٨	٨	تشريفاتجى خديو
٢١	١	مهردار لسعادة الجرنس رودلف ولى عهد جلالة امبراطور النمسا فى المجر مدة سياحة نقلا على معاشات الروزنامجة ورفقت لنهاجا.

١٠ ٩ ٢٣

١٧	٤	مأمور ضبطية مصر
٨	٥	لعموم السودان
مدة من ٢١ فبراير ٨٣ لغاية يونيه ٨٣ بنظارة وحكمدارية الأقاليم السودانية وملحقاتها		
يوم شهر سنة		
١١	٣	١ اصله
٢٩	٦	ضم مدة السفرية لغاية أول يونيه
٨٣ سنة واحدة وشهر و٢٩ يوم		

٢١ ٥ ٢٦

٥- أسماء عييل باشا سرى ١٨٦١ - ١٩٣٧:

أولا : التعريف بصاحب الملف :

مغربى الأصل ، ومنياوى المولد ، اختارته الحكومة لبعثتها الهندسية فى فرنسا ثم سافر إلى إنجلترا لدراسة هندسة الموانى . وبعد أن عاد إلى مصر أخذ يترقى فى الوظائف الفنية المختلفة إلى أن عين وزيرا للأشغال والحربية فى وزارات بطرس غالى ومحمد سعيد وحسين رشدى ويوسف وهبه ومحمد توفيق نسيم وزيور ، وله أعمال بارزة فى الشؤون الهندسية بمصر(١).

ثانيا : وثائق الملف (٢):

إذن ربط معاش إسماعيل باشا سرى

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة لغاية ٨ ابريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند دخول الخدمة : ٣٣ سنة من واقم التقرير الطبى الحاصل فى ١٩ أكتوبر

١٨٨٩

السن عند انفصاله من الخدمة : ٥٨ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩

١- زكى مجاهد : الأعلام الشرفية فى المائة الرابعة عشرة الصربية جا ، القاهرة ١٩٤٩.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب : ٦٤ ، عين : ١ ، ملف : ٣٨٢٣٣.

سبب الرفقة	مدة الخدمة بـيوم شهر سنة	تاريخ الرفقة	تاريخ التعيين
استقالة الوزارة ومخوم من معالبه الخمسة فى المائة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ فى ١٨ مايو ١٩٠٩	٣٤ ٧ ١٩	٨ ابريل ١٩	٣٠ اغسطس ٨٤ الماوية الشهرية ٢٥٠ ج

الصفة : وزيرا من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨
اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية
اذن ربط معاش اسماعيل باشا سرى (١)
١٠ مايو ١٩١٩ المصلحة : وزارات الأشغال العمومية والحربية والبحرية
كشف عن الخدمات المحسوبة فى المعاش
التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة : لغاية ٨ ابريل ١٩١٩
السبب : استقالة الوزارة
السن عند الدخول فى الخدمة : ٢٣ سنة من واقم التقرير الطبى الحاصل فى ١٩
اكتوبر ١٨٨٩

السن عند الانفصال من الخدمة : ٥٨ سنة
تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩
قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٠٩
سبب الرفقة

سبب الرفقة	مدة الخدمة المحسوبة بـيوم شهر سنة	تاريخ الرفقة	تاريخ التعيين
استقالة الوزارة	٣٤ ٧ ١٩	٨ ابريل ١٩١٩	٣٠ اغسطس ٨٤

الصفة وزيراً من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨
اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية
معاشاً شهرياً ١٠٠ جنيه إلى اسماعيل سرى باشا
اعتباراً من ٩ أبريل ١٩١٩

٦- أمين باشا عثمان ١٨٩٨ - ١٩٤٦م:

أولاً: التعريف بالملف وصاحبه:

من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليماً أوروبياً ودرسوا العلوم الغربية ،
فقد حصل أمين عثمان على درجة البكالوريوس فى التشريع من جامعة أكسفورد فى عام
١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة باريس فى عام ١٩٢٦ وعاد
إلى مصر حيث تقلد عدة مناصب مرموقة بها ، فقد عين فى وظيفة مفتش بوزارة المالية
عام ١٩٢٧ وفى عام ١٩٣٠ اختاره مكرم عبّيد وزير المالية ليكون سكرتيراً أول
بمكتبه . وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالانجليز الموجودين بمصر
خاصة وأنه كان متزوجاً من انجليزية.

وقد نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون
سكرتيراً عاماً لهيئة المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا حتى تم توقيع معاهدة
١٩٣٦ كما كان وسيطاً أساسياً بين الوفد والانجليز ، ونتيجة لذلك حصل على رتبة
الباشوية كما منحته بريطانيا وسام الأمبراطورية من رتبة فارس . وفى عام ١٩٤٢ عين
أمين عثمان رئيساً لديوان المحاسبة وفى عام ١٩٤٣ عين وزيراً للمالية فى الوزارة
النحاسية ولم تقتصر جهود أمين عثمان فى خدمة الانجليز على وجوده داخل السلطة بل
حاول مساندة بقائهم فى مصر أيضاً وهو خارج السلطة فقام بتكوين رابطة من خريجي
كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقة والتعاون بين المصريين والانجليز وقد أطلق عليها
رابطة النهضة . ونتيجة لذلك فكر بعض الشبان الوطنيين فى اغتياله ، ونجحت خطتهم
فى الخامس من يناير ١٩٤٦ (١).

ثانيا : وثائق الملف (٣) :

ملف حضرة صاحب المعالي أمين باشا عثمان

وزارة المالية - مصلحة الادارة العامة

تاريخ دخوله الخدمة : ١٩٤٣/٦/٣

المصلحة : وزارة المالية

الموظيفة : وزير

الصفة : دائم

من ٩٣٤/٦/٣ إلى ٩٤٤/١٠/٨

الدرجة : وزير

الماهية الشهرية : ٢٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما ابتداء من ١٩٤٣/٦/٣

وزارة المالية

رقم ٩٧٦ / ١ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشا في ٦ يناير ١٩٤٦ على أثر الاعتداء الذي وقع عليه في اليوم نفسه وكان رحمه الله وزيرا للمالية لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة ومناصب أخرى كبيرة في الدولة .

وكان يستولي ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغة ٣٠ سنة و ٤ شهور و ٣٩ يوم على معاش شهري قدره ٨٤ جنيه و ٧٣١ مليما يؤول منه لأرملته

١- للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجميعي : اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب : ١٠٠ ، رف : ٣ ، محفظة : ٥٣١٠ .

اللاى كاتلن جريجورى مالوى ٣١ جنيه و ٧٧٠ مليما فى الشهر وهو قيمة ثلاثة أثمان معاش زوجها - أما كريمته السيدة عائشة عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشا لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ٣١ جنيه ١٨٠ مليما أى ربعه . كما لا يستحق فى معاشه شقيقتاه السيدتان منيرة هانم وزينب هانم طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى كان المورث معاملا به - وعلى ذلك فجزء المعاش الذى يؤول للخزانة يبلغ ٥٢ جنيه و ٩٥١ مليما شهريا .

ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للبلاد وبرأ لأرملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٢ جنيه وهو نصف المعاش الذى كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

السكرتير

الرئيس

امضاء

امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

نمرة ١٥٠ - ٣٤ / ٥٣٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ مارس ١٩٤٦ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . على أن يكون المعاش الاستثنائى ٥٠ جنيه شهريا .

رئيس مجلس الوزراء

اسما عيل صدقى

شهادة عن ورثة الموظفين أو المستخدمين

نحن الموقعين على هذا نشهد بأن المرحوم أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية سابقا بوظيفة وزير - توفى فى ٦ يناير ١٩٤٦ .

الاسم : الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ زواجه بها : ١٠ / ٢ / ١٩٣٦

الجهة التى حصل فيها : انجلترا

الأولاد الذكور : لا يوجد

الأولاد البنات : عيشة أمين عثمان والدتها الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ ميلادها : ٢٧/١٣/١٤

عمرها : ١٨ عاما - متزوجة

وزارة المالية

الموضوع : تعديل معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية وأقيمت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بناء على الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤.

يوم	شهر	سنة	
١٠	٣	١٥	من ١٩٣٤/٣/١٨ إلى ١٩٣٩/٨/١٩ وهذه المدة محققة بالأذن الصادر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بربط معاش شهرى قدره ٤٥ جنيه و٧٥٠ مليما اعتبارا من ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٩ وقد قطع عنه هذا المعاش لغاية ١٤ فبراير ١٩٤٣ لتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة بمالية شهرية قدرها ٢٠٨ جنيه و٣٣٣ مليما اعتبارا من ١٥ فبراير ١٩٤٣.
٢٥	٥	٢	من ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ مدة خلو حسبت إليه فى المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٢ دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطى عنها
١٧	٣	١	من ١٥ فبراير ١٩٤٣ إلى أول يونيه ١٩٤٣ رئيسا لديوان المحاسبة ونقل لوزارة المالية اعتبارا من ٢ يونيه ١٩٤٣ لتعيينه وزيرا لها ومخصص منه الاحتياطى بواقع ٧,٥% لغاية التاريخ المذكور
٧	٤	١	من ٣ يونيه ١٩٤٣ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وزيرا للمالية وقد أقيمت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ٤٤ بناء على الأمر الملكى

رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ومخصص منه الاحتياطي بواقع ٧,٥٪

لغاية تاريخ الأقالة ومعاملته بقانون المعاشات

الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ وخالى الطرف.

٢٠ ٤ ٣٩

عنها

٨٤ جنيهه و٧٢١ مليما المعاش الشهرى قيمة (١٣/٤) ٢٠ جزءا من ٥٠ على واقم ماهيته الأجيبة وقدرها ٢٠٨ جنيهه و٣٣٣ مليما إلى حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وزير المالية السابق اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ والأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ وهذا المعاش قد سوى على أساس متوسط ماهياته فى السنتين الأخيرتين ، وعلى أساس أن ماهيته الأجيبة ٢٥٠ جنيها فى الشهر حسب ما هو وارد بالاستمارتين رقمى ١٢٤ مكررة عم. معدلة وعلى اعتبار أنه حصل عليها من ١٩٤٣/٢/١٥ كما هو وارد أيضا بأحد هذين الكشفين. ولم يحسب له أيضا مدة الخلو فى تسوية المعاش حيث إنه لم يستدل من ملف خدمته على وجود قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٢ القاضى بحساب مدة الخلو من ١٩٣٩/٨/٣٠ إلى ١٩٤٢/٢/١٤ لولا مناقضة سعاداته فى عدم حساب تلك المدة وحيث إن ديوان المحاسبة قد أوضح بكتابه المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ رقم ٥ - ٩١/١٠/٣ أن معاش سعاداته سوى على أساس ٢٣١ جنيها و٩٣٥ مليما شهريا باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها فى السنتين الأخيرتين وباعتبار أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ٤٣/٢/١٥ فاستحق معاشا قدره ٧٨ جنيها و٤٧١ مليما عن مدة خدمة ١٦ سنة و١١ شهرا و٤ أيام بينما سعاداته عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٣ كما تبين من صورة المرسوم الملكى الموجودة بملف خدمته ، وطلب الديوان تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما بناء عليه قد أعيدت تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما . بناء عليه قد أعيدت تسوية معاش سعاداته على أساس إضافة مدة الخلو من ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٢ السالفة الذكر إلى مدة خدمته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٢ الخاص بحساب هذه المدة فى المعاش وعلى أساس أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة اعتبارا من ١٥/٢/١٩٤٢ بدلا من ٤٣/٢/١٥ وبماهية شهرية قدرها

٢٠٨ جنيها و ٣٣٣ مليما بدلا من متوسط ماهياته في السنين الأخيرتين على اعتبار أن ماهيته الأخيرة ٢٥٠ جنيها شهريا فاستحق سعادته معاشا شهريا قدره ٨٤ جنيها و ٧٣١ مليما كما تبين بأعلى هذا الاذن لذلك يقتضى قطع معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان وزير المالية السابق اعتبارا من تاريخ ترتيبه ، وقيد معاش شهري قدره ٨٤ جنيها و ٧٣١ مليما بدلا منه اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٢ والأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤.

وكيل المالية

ديسمبر ١٩٤٤

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

كان حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا وكيل لوزارة المالية وفي ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم ملكي باحالة علي المعاش . وقد ظل معاليه خارج الخدمة إلى أن صدر مرسوم ملكي في ١٠ فبراير ١٩٤٢ بتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، ولما كانت القرائن كلها تدل على أن فصل معاليه من الخدمة في سنة ١٩٣٩ كان لأسباب سياسية - وقد جرت الوزارة الحاضرة على إنصاف المتصولين سياسيا - وواقفت مبدئيا على إدخال مدد الخلو الواقعة بين فصلهم من الخدمة وعودتهم إليها على حساب المعاش دون منحهم ماهية عن تلك المدد ولا مطالبتهم بدفع احتياطي عنها - لذلك ترى وزارة المالية تطبيق هذا المبدأ على حالة حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا بحيث تحتسب له المدة من ٢ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٢ في حساب معاشه دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطي عنها . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

الرئيس

مكرم عبيد

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٣

نمرة ٦٣ - ١/١/١٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ مايو ١٩٤٢ على الاقتراح المبين فى هذه المذكرة.

رئيس الوزراء

مصطفى النحاس

(امضاء)

خاتم رئاسة مجلس الوزراء

أمر ملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

بإقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم. وأصدرنا أمرنا هذا لمقام الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم.

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣ (٨ أكتوبر ١٩٤٤)

فاروق

صورة طبق الأصل

بلدية اسكندرية - قسم المستخدمين

حضرة صاحب العزة سكرتير عام مجلس الوزراء

أيما لخطاب عزتكم رقم ٢٥ - ١٥/١ المؤرخ ٢٢ فبراير الجارى يسرنى أن أبلغ

عزتكم الموافقة على انتخاب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الإيرادات سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية.

وتفضلا عزتكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

٢٦ فبراير ١٩٣٦

رئاسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما انه قد وقع الاختيار على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الإيرادات ببلدية الاسكندرية سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية ، وقد وافق دولة الرئيس على ذلك . فالمرجو الترخيص له بمباشرة أعماله فى القاهرة حتى نهاية الأمورية .

السكرتير العام لمجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٢ فبراير ١٩٣٦

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

التحق أمين عثمان أفندى بخدمة الحكومة فى سنة ١٩٢٤ وعين مندوبا فى قسم قضايا وزارة الأشغال بماهية ١٥ جنيه فى الدرجة السادسة ثم زيدت ماهيته إلى ٢١ جنيها فى أول مارس سنة ١٩٢٦ .

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٧ نقل إلى وزارة المالية فى وظيفة مفتش وبقى فى الدرجة السادسة إلى أن رقى إلى الخامسة من أول مايو ١٩٢٨ بماهية ٢٦ جنيه ويحل موعد علاوته التالية فى أول أكتوبر ١٩٣٠ وقد وقع عليه الاختيار أخيرا ليكون سكرتيرا أول فى مكتب وزير المالية - حضرته حاصل على الشهادات الآتية :

١- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان سنة ١٩١٨

٢- درجة بكالوريوس فى التشريع من أكتوبر ١٩٢٣

٣- جاز بنجاح امتحان Barrister at Law فى لندن

٤- دكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة باريس ١٩٢٦ .

وقد قدم طلبا أوضح فيه أن الشهادات الدراسية التى بيده كانت تخول له حق التعيين فى الدرجة الخامسة منذ البداية لوانه التحق بخدمة وزارة المعارف ، وكان من الجائز ترقيته إلى الدرجة الرابعة بعد أربع سنوات من تاريخ تعيينه لذلك يلتمس نسوية حالته على الأساس المتقدم .

ترى اللجنة ترقيته إلى الدرجة الرابعة

الرئيس

مكرم عبيد

يناير ١٩٣٠

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يناير ١٩٣٠ على ترقية أمين أفندي عثمان إلى الدرجة الرابعة بماهية قدرها أربعون جنيا شهريا من تاريخ قرار المجلس.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بما انه قد وقع اختيار حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الهيئة الرسمية للمفاوضات على أمين عثمان أفندي مدير قسم الإيرادات بمجلس بلدي الاسكندرية الذي يتقاضى ماهية شهرية قدرها ٧٠ جنيا في الدرجة الثانية ليكون سكرتيرا عاما للهيئة المذكورة ، وقد اقترح دولته نقله من وظيفته المذكورة إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ومنحه ماهية قدرها ١٢٠٠ جنيا سنويا من الدرجة الأولى.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ على ما جاء في هذه المذكرة وقد أبلغنا وزارتا الداخلية والمالية على هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

الرتب والنياشين

قد تفضل مجلس الوصاية الموقر بالانعام في ١٥ فبراير ١٩٣٧ على حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا رتبة الباشوية وذلك لمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا العظمى وبناء عليه يقتضى حفظ هذا في ملف الخدمة.

مراقب الإدارة والتوريدات

١٣ مارس ١٩٣٧

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لا يسعنى بعد أن تم إعداد وتنفيذ مشروع تحويل الدين العام من دين دولى إلى دين داخلى ، لا يسعنى بعد ذلك وإزاء هذا النجاح العظيم الذى لقيه هذا المشروع إلا أن أتقدم إلى مجلس الوزراء بطلب مكافأة من عاونى فى هذا الإعداد والتنفيذ من موظفى وزارة المالية بجهودهم الاستثنائية الكبيرة معاونة عزيمة صادقة كان لها أثرها البارز فى نجاح المشروع.

وزير المالية

نمرة ١٥٠ / ١١ - ٩٤٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ ديسمبر ١٩٤٣ على ما جاء فى هذه المذكرة وقرر المجلس تهنئة وشكر حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا وزير المالية على الجهود التى بذلها فى تنفيذ مشروع القرض بنجاح تام.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

موسوم بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ مايو ١٩٤٣ بتأليف الوزارة ، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ، وسمنا بما هو آت

مادة ١ - قبلت استقالة كامل صدقى باشا وزير المالية

محمد عبد الهادى الجندى باشا وزير الأوقاف.

مادة ٢ - عين محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيراً للزراعة ووزيراً للداخلية مع قيامه مؤقتاً بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية.

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية وزيراً للأوقاف

الأستاذ مصطفى نصرته وزير الوفاية المدنية وزيراً للزراعة

أمین عثمان باشا رئیس دیوان المحاسبة وزیرا للمالية

فهمی حنا ویصا بك عضو مجلس الشیوخ وزیرا للوقایة المدنية

مادة ٣ - على رئیس الوزراء تنفیذ هذا المرسوم صدر بقصر عابدين فی ٢٩ جمادى

الأولى ١٣٦٢ الموافق ٢ یونیه ١٩٤٣.

فاروق

بأمر صاحب الجلالة

رئیس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

قرار وزارى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ الصادر فی ١٧ یولیو سنة ١٩٢٢ باقرار تصفية

أملاك سمو الخديو السابق عباس حلمى باشا وتضبیق ماله من حقوق.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فی ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ المعین للجهة

الحکومية المنصوص علیها فی المادة الرابعة من القانون السالف الذكر.

وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية المختلفة الصادرة بتشکیل لجنة تصفية

أملاك سمو الخديو ونظر لتغيب حضرة صاحب السعادة عبد الرازق أبو الخیر باشا وکیل

المالية ورئیس لجنة التصفية فی مأمورية رسمية للخارج.

قرر ندب حضرة صاحب السعادة أمین عثمان باشا وکیل المالية رئیساً للجنة

تصفية أملاك سمو الخديو السابق لحین عودة سعادة عبد الرازق أبو الخیر من الخارج.

٢٢ سبتمبر ١٩٣٨